

غيرها كغير الخبر وضيف الفصل وقولنا وحده فقط و
تحتها وهذا دوى والثنته وضعية اى التقدم يدل على القم
لا بالوضع كالشئ الاول بل بالذوق فان الذوق السليم اذا
تامل في نحو تسمى نائم من القصر وان لم يعرف استعمل التقدم
في القصر واذا كثر المعنى قيل لا غير وليس غير وليس لا
تجوز يد يعلم القول لا غير غير التحو فهو قائم مقام لا الضم
والفتحة والكلام مثلا وقيل لا هذه لغير الجنس لا عطف القيد
لا يجمع مع الاستثناء لئلا يشتمل الكلام على زيد من قري
الحاجة فلا يقال ما زيد لا قائم لا قاعد وانما يقع مثلا في كلام
المصنفين ويجوز مع الاحتمال لعدم مرجح التحو فلا يلزم
الاستعمال على الزائد من محال ضمنا الا اظهر المخصوص وانما
فانضاد الة على التحو بالوضع لانها بمعنى ما والافكانت دلالة
قوية وان كانت ضمنية بخلاف دلالة التقدم فلا يخسرها
يعمل من تحت الموت لاس يلمسه وان جار نظرا لو كون
الدلالة ضمنية لان ظهور اختصاص العجالة بجنسية الموت زاد
قوة دلالة على انتفاؤها عند الامن فلم يحسن التصريح به
بعده هذا قول الشيخ وقال السكاكي بعدم جوازها عند
ظهور المخصوص والاقرب ما قاله الشيخ ويمدح المصنفين
الاستثناء لتقدم المستثنى منه ولو تقدمت اركانها في الموضع

والمستثنى منه قيد العموم فتقدمه تقديمه نحو مجازة
احد الازيد وماضيت الازيد ونحوه في احاد فلا ينفذ القصر
الا في الجزء الاخير نحو احاد ضرب زيد في داره اسع حيا
شدد بل قاديبا اى ما ضرب كذلك الا للتأديب والامتناع
يتقابل الاضداد دون احاد لان القصر من اسباب التاكيد و
حيث كان التحو محال كان التاكيد قوي فينبغي ان يكون لرد
شدد زيد الاكثار نحو انتم الابرار مثلنا لابرارهم على ذلك
الرسالة مع زعم لكن بين امتناع الرسالة في البشره وانما انت
مصدر من تحتها لانه ليس مما ينبغي الاضداد على خلاف
واما ان انت الاكثار بحيث قيل بالاستثناء مع عدم الاضداد
فبها الفتحة في الموت نزل منزلة من يظن نفسه مالك القدر
ويصير عليه فهو وارد على خلاف مقتضى الظاهر والخاص
ان الاستثناء لموت يكون لرد الاكثار والشدد يدعى الاضداد
حقيقة او ادعاء وانما الضعفة يكون لرد الاكثار في الجملة
حقيقة او ادعاء هذا هو التحقيق وان خالفه ظاهر عبارة
الشيخ ونحوه فافهم الاستثناء طلب كالأمر واليهى والتمنى
والاستمهام والنداء ويتر طلب كالنجي والملح والدم و
غيرها كالغود ونوعت واشترت والقسم ولعل ورب و
كم الخبرية وتؤخذ كالمضود بالنظر ههنا هو الطيبة لاختصاص